

Distr.  
GENERAL

A/51/315  
29 August 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون  
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي  
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك  
المساعدة الاقتصادية الخاصة: المساعدة الاقتصادية  
الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية  
والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

### تقرير الأمين العام

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	أولاً - مقدمة .....
٣	٤٤-٣	ثانياً - برامج الإغاثة والإنعاش .....
٥	٩-٣	ألف - لمحات عامة .....
٥	١٠-١٥	باء - الأمن الغذائي .....
٧	١٦-٢١	جيم - الزراعة والماشية ومصايد الأسماك .....
٩	٢٢-٢٩	DAL - الصحة .....
١٢	٣٠-٣٢	هاء - المياه والمرافق الصحية .....
١٣	٣٣-٣٧	واو - التعليم .....

\* 9622525 \*

المحتويات (قابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٤	٣٨-٤٠	زاي - اللاجئون والعائدون .....
١٥	٤١-٤٤	حاء - المشردون داخليا .....
١٧	٤٥-٥٢	ثالث - استراتيجيات التعمير وجهوده .....
١٩	٥٣-٥٦	رابعا - ترتيبات التنسيق .....
٢٠	٥٧-٦١	خامسا - أثر المشاكل الأمنية .....
٢٢	٦٢-٧١	سادسا - المساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء .....
٢٤	٧٢-٧٦	سابعا - ملاحظات ختامية .....

## أولاً - مقدمة

١ - لاحظت الجمعية العامة مع القلق، في قرارها ٥٨/٥٠ زاي، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والانعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال، أن حالة عدم الاستقرار السياسي وانعدام السلطة المركزية التي لا يزال يتسم بها الوضع في الصومال تشكل أرضًا خصبة لنشوب حالات طوارئ جديدة. وأعادت الجمعية تأكيد الأهمية التي تعلقها على ضرورة إقامة تنسيق وتعاون فعالين فيما بين وكالات الأمم المتحدة وشركائها منذ انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥، وناشدت من جديد جميع الأطراف الصومالية المعنية إنهاء الأعمال العدائية والدخول في عملية للمصالحة الوطنية تسمح بالانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التعمير والتنمية.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل على الصعيد الدولي تعبيئة المساعدة الإنسانية ومساعدات الانعاش والتجهيز في الصومال، ونظراً للحالة الحرجة في البلاد، أن يطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦، على التقدم المحرز في تنفيذ القرار وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الحادية والخمسين. وعلى نحو ما طلبت الجمعية قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية تقريراً شفوياً إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦. وتم إعداد هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية أعلاه.

## ثانياً - برامج الإغاثة والانعاش

### ألف - لمحة عامة

٣ - منذ تقديم التقرير الأخير إلى الجمعية العامة عن تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والانعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال (A/50/447). تم تحقيق مكاسب مطردة في الحالة الإنسانية في أجزاء من الصومال. إلا أن مناطق أخرى من البلاد عانت على نحو متزايد من مستويات مرتفعة من الضعف والمشقة. وفيما عدا استثناءات قليلة، شهد شمال الصومال أحوالاً مؤاتية لأنشطة الانعاش والتعمير. وفي الوقت نفسه، ساءت الحالة الإنسانية والأمنية في معظم الجزء الجنوبي من البلاد. ويظلبقاء قطاع هام من السكان، وعلى الأخص الأشخاص المشردين داخلياً، والنساء، والأطفال والفتيات المستضعفة والمحرومة، معتمداً على توفير المساعدة الغوثية. وإن القتال فيما بين العشائر، وانعدام القانون وعدم وجود حكومة وطنية معترف بها هي عوامل رئيسية تعيق تدفق تقديم المساعدة الإنسانية في شتى أرجاء البلاد، وتبطئ بذلك سرعة الانعاش في المناطق الأكثر استقراراً وتهدد بتكرار المأساة في مناطق أخرى.

٤ - وعلى الرغم من استمرار انعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي وما يتصل بذلك من صعوبات تشغيلية، فإن وكالات الأمم المتحدة وشركائها الدوليين والصوماليين قد نجحت في توصيل مساعدات كبيرة للطوارئ والانعاش للسكان المتأثرين في البلاد. وعلى الرغم من أن تقييدات التمويل والأحوال الأمنية قد

أثرت تأثيرا سلبيا على برامج كثيرة، فإن وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات غير الحكومية في الصومال تواصل توفير الدعم الغذائي وكذلك تقديم المساعدة في الخدمات الصحية، وأمدادات المياه النقية، والتعليم وال المجالات الأخرى. وتضطلع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة في الوقت الحاضر بأنشطة المساعدة الإنسانية في شتى أرجاء البلاد. وقد أبقى الوجود الحيوي وجهود ما يزيد على ٥٠ منظمة حكومية دولية هذه المنظمات في مقدمة القائمين بتدخلات الإغاثة والإعاش في الصومال. وتعمل الآن أكثر من ١٠ من المنظمات الصومالية غير الحكومية، بما فيها ثلات منظمات نسوية، كشركاء إنسانيين يمكن الاعتماد عليهم لوكالات الأمم المتحدة في البلاد.

٥ - ولقد حدا الوضع المعقد السائد في الصومال بوكالات الأمم المتحدة وشركائها إلى الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة والأخذ بنهج خلاقة لتنفيذ أنشطتها. فركزت برامج المساعدة على العمل مباشرة مع المجتمعات الصومالية، متى كان ذلك ممكنا، لتعزيز الاستدامة وقوية الاحساس بالملكية المحلية. ونظراً لعدم وجود حكومة محلية معترف بها، وصلت وكالات الأمم المتحدة ممارسة نهج عملها في التفاعل مع السلطات المحلية القائمة فعلاً في مناطق العمليات. إلا أن مستوى التعاون الذي قدمته الهيئات الإدارية الصومالية المختلفة قد تفاوت إلى حد بعيد، ذلك أن بعض الكيانات قد أبدت تعاوناً يفوق التعاون الذي أبداه غيرها إزاء جهود المجتمع الإنساني الدولي. وقد عانت الوكالات الإنسانية عملاً معوقة خطيرة من جانب بعض السلطات المحلية خلال السنة الماضية.

٦ - وقد أدت جهود الأمم المتحدة وشركائها خلال السنة الماضية دوراً رئيسياً في منع البلاد من أن تعود إلى الانزلاق إلى مرحلة من مراحل الطوارئ المزمنة. وتم كذلك احراز تقدم نحو إعادة بناء الاقتصادات المحلية والهيئات الأساسية للخدمات الاجتماعية في أجزاء معينة من البلاد، ولا سيما شمال الصومال. إلا أن مؤشرات تشير إلى تدهور محتمل في الحالة الإنسانية في أجزاء معينة من البلاد، ولا سيما شمال الصومال عام ١٩٩٦، وخصوصاً في جنوب الصومال، وبحلول منتصف العام، كانت وكالات الأمم المتحدة غير واثقة إلى أي مدى سيكون بالمكان كبح أزمة إنسانية جديدة في الأحوال السائدة. وقد ساءت الحالة الصحية والتغذوية للجماعات الضعيفة من السكان في بعض أجزاء البلاد، فعكست بذلك بعض الشيء اتجاه المكاسب السابقة التي تمت في تلك المناطق. وأسفرت حالات النقص في الأغذية وانعدام الأمان عن تشريد سكاني جديد في جنوب الصومال، الأمر الذي أدى إلى خطر حدوث تدفق ارتجاعي لللاجئين الصوماليين إلى البلدان المجاورة.

٧ - وكان التناقض المستمر في موارد المانحين المتاحة للصومال تقليداً رئيسياً يواجه العمليات الإنسانية في البلاد. واستجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات في عام ١٩٩٥ من أجل الصومال، تمت المساهمة بمبلغ مجموعه ٢٨,٦ مليون دولار أمريكي بحلول نهاية عام ١٩٩٥، موفياً فقط بـ ٣٠,٧ في المائة من احتياجات النداء المنقحة. ومع أن هذه المساهمات قد كملت من الموارد الأساسية لوكالات الأمم المتحدة، لم يصل مجموع مبلغ التمويل المتاح إلى مستوى حاجة البلاد. فقد جعل عدم الاستقرار السياسي وانعدام التقدم نحو المصالحة الوطنية المانحين راغبين عن توفير الأموال والموارد للصومال. ومن

المفارقات أن مناخ عدم الاستقرار وانعدام الأمن هما السبب الرئيسي فيبقاء الصومال في حالة محفوفة بالمخاطر، الأمر الذي يزيد احتياجات تقديم المساعدة الإنسانية للبلاد.

٨ - وقررت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وقد أقلقتها الأحوال التي تؤثر على العاملين في المجال الإنساني والصعوبات العملية التي تواجه في الصومال ارسال بعثة رفيعة المستوى مشتركة بين الوكالات لاستعراض العمليات الإنسانية واقتراح طرق تحسين كفاءة وفعالية تكاليف برامج تقديم المساعدة في البلاد. وتكومنت البعثة التي اضطلع بها في الفترة من ١ إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، بقيادة ادارة الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة، من ممثلي تسع من وكالات الأمم المتحدة واتحادين لمنظمات غير حكومية. وزارت البعثة خمس مناطق في البلاد وعقدت مشاورات مع السلطات الصومالية وممثلي المجتمع الدولي. واستنجدت البعثة أن استمرار وجود وكالات الأمم المتحدة في الصومال أمر أساسي، وذلك، على أقل تقدير، لمنع أية امكانية لتكرار حدوث أزمة إنسانية كبيرة. وأوصت بأن تعد منظومة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع نظراء من الصومال ومن المنظمات غير الحكومية، برنامجاً إنسانياً متყساً للصومال، يكون، نظراً للظروف المتباينة في مناطق مختلفة من البلاد، مجموعة مؤلفة من النهج الإنسانية والانسانية. وقدمت البعثة عدداً من التوصيات الإضافية تتعلق بتبعة الموارد، والتنسيق والمسائل التشغيلية. وفي ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ اعتمدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات توصيات البعثة وفوضت مهمة رصدها والإبلاغ عن تنفيذها إلى إدارة الشؤون الإنسانية.

٩ - واتخذ فريق الأمم المتحدة القطري خطوات هامة نحو تنفيذ توصيات بعثة شباط/فبراير ١٩٩٦. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنساني المقترن للصومال شرعت وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري في عملية تحليلية واستشارية مشتركة بين الوكالات بغية تحديد دور الأمم المتحدة في البلاد والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه خلال الفترة المتوسطة الأجل، عكست تصوراً مشتركاً على نطاق المنظومة وأوجزت مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات العريضة. والمقصود أن تتمحض العملية عن وثيقة تطليعية للتخطيط الاستراتيجي المشترك بين وكالات الأمم المتحدة للصومال وتبعة الموارد الموحدة، باستخدام نهج جديد للبرمجة المشتركة للاحتياجات الإنسانية والانعاش على الصعيد الإقليمي، وفقاً لتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات وفي محاولة لتعزيز التزام المانحين في الصومال. ولهذه الغاية يجري العمل بمساعدة خبير يوجد الآن في نيروبي لوضع البرنامج الإنساني الم قبل للصومال الذي سوف ينعكس في النداء الموحد لعام ١٩٩٧.

#### باء - الأمن الغذائي

١٠ - كان محصول موسم غو (الرئيسي) لآب/أغسطس ١٩٩٥ في الصومال ضعيفاً جداً، وذلك يعود إلى حد كبير، إلى قلة الأمطار وآفة غزو الحشرات. وبلغ انتاج المحاصيل الرئيسية ١٧١٠٠٠ طن تمثل فقط نحو نصف محصول غو لعام ١٩٩٤. وكان انتاج محصول دير (الثانوي) لعام ١٩٩٦ فوق المتوسط بقليل، فتم حصاد ١١٠٠٠ طن. إلا أنه كان لمحصول عام ١٩٩٥ الرئيسي غير المواتي أثر سلبي على حالة الأمن

الغذائي للسكان في أجزاء كثيرة من البلاد خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦. وقد أظهر تقييم المرحلة الأولى من محصول غو لعام ١٩٩٦ عدداً من الدلائل الإيجابية لمحصول معقول عموماً، ولكن الأمر كان مبكراً جداً لتحديد مدى التأثير السلبي للفيضانات وآفة غزو الحشرات والطيور المحتملة على المحصول في بعض المناطق الزراعية.

١١ - وليس إنتاج م الحصول جيد وحده بكافٍ لتأمين الأمن الغذائي للبلاد. وأدى فقدان السكان عموماً ل الفرص المدرة للدخل وتقلص القوة الشرائية، إلى جانب ارتفاع الأسعار وقلة توفر السلع الأساسية في الأسواق المحلية إلى اشتداد حدة حالة الأمان الغذائي المتزايدة ضعفاً في الصومال. ولا زال لانعدام الأمان وعدم الاستقرار السياسي أثر كبير على حالة الأمان الغذائي العامة في الصومال. وكان إغلاق ميناء البلاد البحري الرئيسي في مقدديشيو، منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وتعطل تدفقات التجارة وطرق النقل داخل البلاد من بين العوامل الرئيسية المؤدية إلى تلاشي إمكانية وصول السكان الكافي للغذاء.

١٢ - وبلغ أثر حالة الأمان الغذائي الصعبة في جنوب الصومال أوجه في أيار/مايو ١٩٩٦ عندما بدأ السكان في مناطق باي، وباكول ووادي جوبا في الانتقال إلى كيسمايو على طول الحدود مع كينيا. ولمواجهة ذلك أعدت وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وممثلي المانحين وبالتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية خطة عمل مشتركة تهدف إلى وقف انتقال السكان إلى خارج مناطقهم وتشجيع المشردين على العودة إلى ديارهم. وتم، كجزء من الخطة، التي اشترك فيها برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعض المنظمات الحكومية الدولية، توفير الإغاثة الغذائية والأدوية الأساسية للجماعات الضعيفة، وتوزيع البذور والأدوات للأسر الزراعية، وإقامة مراكز خاصة للتغذية والاضطلاع بحملات للتطعيم. وستجري في مرحلة ثانية من خطة العمل لوادي جوبا محاولة تعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية عن طريق التدخلات الزراعية طويلة الأجل وغيرها بغية تثبيط التحركات السكانية في المستقبل وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية. ويجري تنفيذ برامج شبيهة تجمع بين تقديم مساعدة الإغاثة والإعاش في مناطق أخرى من الصومال.

١٣ - ويهدف برنامج المعونة الغذائية لبرنامج الأغذية العالمي في الصومال عموماً إلى المساهمة في استعادة القاعدة الاقتصادية التقليدية للبلاد عن طريق دعم مبادرات ريفية ذات توجه إنعاشى وإنمائى. وهنالك هدف آخر للبرنامج هو تحسين الأمان الغذائي والحالة التغذوية لأكثر الجماعات ضعفاً. وتحقيقاً لتلك الأهداف يقوم برنامج الأغذية العالمي بدعم أنشطة واسعة النطاق قائمة على أساس مجتمعي في قطاعات منها الزراعة، والصحة والتعليم ويتم استخدام مساعدة برنامج الأغذية العالمي أيضاً في تعزيز المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، وإدماج جماعات المسلحين المسرحين في المجتمع المدني وإعادة توطين اللاجئين.

١٤ - وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، وزع برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ١٧٦ طناً من المعونة الغذائية في الصومال، وتم توزيع حوالي ٨٥ في المائة منها عن طريق ...

مشاريع الإنعاش، و ١٥ في المائة كمساعدة غوثية للمشردين داخلياً، واليتامى، ومرضى المستشفيات والفتات الضعيفة الأخرى من السكان. وتلقى ١٦٥ ٠٠٠ شخص، في المتوسط، شهرياً مساعدة غذائية من برنامج الأغذية العالمي، وذلك، بصفة رئيسية، عن طريق مشاريع الغذاء مقابل العمل للمزارعين، والمشردين الصحيين المحليين، والمعلميين والفتات الأخرى. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦ وزعت لجنة الصليب الأحمر الدولي ٣٥٤ طناً إضافياً من الإغاثة الغذائية على الجماعات الضعيفة في الصومال. ويقوم برنامج الأغذية العالمي، كجزء من تنفيذ المشروع في الأجزاء الجنوبية والوسطى من الصومال، بالحصول على الحبوب المزروعة محلياً والفائضة في مناطق إنتاج الغذاء في الفترات الملازمة في الدورة الزراعية، لتوزيعها على المستفيدين في المناطق التي تواجه نقصاً في الأغذية. وتدعم الأموال التي تولد بموجب برنامج تحويل الأغذية إلى نقود لبرنامج الأغذية العالمي أنشطة الإنعاش الزراعي، وتعمل على تحسين الأمن الغذائي للأسر المعيسية.

١٥ - وتواصل وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لبرنامج الأغذية العالمي رصد، وجمع، ونشر البيانات عن الإنتاج الزراعي، وتوفر الأغذية، وأسعار السوق، والحالة التغذوية للسكان والعوامل الأخرى التي تؤثر في حالة الأمن الغذائي في الصومال. ومكنت عمليات تقييم المحاصيل الواسعة غو ودير وغيرها من أنشطة المراقبة وجمع البيانات التي تسلط بها الوحدة منذ إنشائها في عام ١٩٩٥، مجتمع تقديم المعونات من الحصول على معلومات كمية وكيفية عن مناطق انعدام الأمن الغذائي، مما يسر بذلك التدخلات في الوقت المناسب. ونظراً لأنعدام هيكل الخدمة المدنية في الصومال تظل أنشطة المراقبة، ومعلومات الإنذار المبكر والتحليل الناقد التي توفرها وحدة تقييم الأمن الغذائي حاسمة. وتعمل الوحدة بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية والمانحين، بالإضافة إلى نظام الإنذار المبكر ضد المجاعة التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ويرصد النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الزراعة والأغذية باستمرار، كجزء من المهمة المنوط بها، حالة امدادات المحاصيل والأغذية في الصومال، ويعمل عن طريق منشوراته المنتظمة "المحاصيل الغذائية وأوجه النقص"، و"التقرير الخاص"، والإذارات الخاصة والتقارير على إبقاء المجتمع الدولي على علم بالحالة في البلد. وتحظى منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي بإرسال بعثة لتقييم المحاصيل وإمدادات الأغذية إلى الصومال خلال تموز/يوليه آب/اغسطس ١٩٩٦.

#### جيم - الزراعة والماشية ومصايد الأسماك

١٦ - يبقى توفير المدخلات الزراعية وحماية النباتات والخدمات البيطرية مسألة أساسية للمجتمعات التي تنتج الأغذية، لتحسين قدرة البلد على إطعام نفسه. ومن أخطر العوامل المؤثرة تأثيراً سلبياً في إمدادات الأغذية وحالة الأمن الغذائي في الصومال انعدام أنشطة حماية المحاصيل. فخلال عام ١٩٩٥، أتلفت الآفات ما يقدر بـ ٤٠ في المائة من المحاصيل. وواجهه أيضاً إنتاج الماشية، وهو العمود الفقري للاقتصاد الوطني، صعوبات تعود إلى حد كبير إلى كون الخدمات البيطرية محدودة.

١٧ - وبسبب الافتقار إلى التمويل، لم تستطع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تؤدي بقدر كاف مهمتها الأساسية في الصومال وهي حماية المحاصيل، إذ لم يتم الاضطلاع إلا بأنشطة محدودة خلال العام الماضي. ويتوقع أن تبدأ عمليات منظمة الأغذية والزراعة في الصومال مرة ثانية في أعقاب الموافقة على مشروع للمساعدة في حالات الطوارئ للمزارعين المتأثرين بالنزاعات، يقوم بتمويله برنامج التعاون التقني التابع للمنظمة. ولأهداف تقديم المساعدة شقان، وهي تشمل تنسيق تدخلات الطوارئ التي تنفذها المنظمات الإنسانية فيما يتعلق بتقييم احتياجات القطاع الزراعي الناشئ، وكذلك توفير المدخلات الزراعية الأساسية. وبما أن شمال الصومال مكان يتواجد فيه الجراد عادة، فإن أحد خبراء منظمة الأغذية والزراعة يتخذ هرجيسا مركزا له، يواصل رصد ودراسة حالة الجراد في المنطقة، بالتعاون مع منظمة مكافحة الجراد الصحراوي في شرق أفريقيا. وقد أقرت منظمة الأغذية والزراعة مشروعها لتقديم المساعدة الطارئة للمزارعين المتأثرين بالنزاعات في الصومال في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وتشمل أنشطة المشروع توزيع بذور الحبوب والخضر ودعم الجهود لحماية مشاريع النباتات الصغيرة. وتم توزيع مدخلات زراعية مرحلة من المشاريع السابقة لمنظمة الأغذية والزراعة على المزارعين المعوزين. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ بدأت حملة مكافحة الطاعون البكري في عموم أفريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية بجهود لتطعيم الماشية في منطقة مانديرا في كينيا بالقرب من الحدود الصومالية، وذلك بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة، بغية تقليل انتشار مرض الطاعون في المنطقة، وهناك حاجة إلى إجراء مماثل في الجانب الصومالي من الحدود.

١٨ - ووفر برنامج الأغذية العالمي الدعم للقطاع الزراعي خلال مواسم الزرع الأربع الأخيرة، في محاولة لحفظ وتشجيع إنتاج الأغذية المعيشية للأسر الزراعية الضعيفة. ويقوم برنامج الأغذية العالمي، عن طريق برنامج متكامل بتقديم مساعدة مباشرة للمزارعين ويدعم الجهود المتصلة بذلك مثل إصلاح الآبار، ومستجمعات المياه، والقنوات والهياكل الأساسية الأخرى. ويدعم برنامج الأغذية العالمي أيضا ترميم الطرق الفرعية لتسهيل وصول أسهل للأسواق المحلية. ويساعد برنامج مشتريات الحبوب المحلية لبرنامج الأغذية العالمي المجتمعات الزراعية في الصومال عن طريق تشجيع أسواق الحبوب المحلية، بينما يولد برنامج تحويل الأغذية إلى نقود التابع لبرنامج الأغذية العالمي الدعم المالي لمشاريع الإنعاش الزراعي. ووفرت لجنة الصليب الأحمر الدولية البذور لـ ٣٧٠٠٠ أسرة زراعية في المناطق الزراعية الرئيسية للصومال لموسم غو لعام ١٩٩٦، لمساعدة ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص. وتهدف المرحلة الثانية من البرنامج الزراعي للجنة الصليب الأحمر الدولية إلى تحسين إنتاج الخضر وإلى تقديم المساعدة في صناعة الأدوات الزراعية للحدادين المحليين.

١٩ - وبأ تنفيذ مشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتكامل الزراعي وتطوير منطقة شابيلي الوسطى في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقد صمم المشروع الذي شارك في تمويله ونفذه متطلعاً للأمم المتحدة، لتنويع وتوسيع إنتاج المحاصيل، وزيادة العمالة الريفية وتحسين فرص الاستثمار. وتضم الأنشطة المحددة للمشروع، فيما تضم، إصلاح قنوات الري وغيرها من الهياكل الزراعية الأساسية الصغيرة، وإنشاء الخدمات الارشادية، و توفير التسهيلات الائتمانية، وتنمية المشاريع الصغيرة المتعلقة بالزراعة والمدرة للدخل. وقد نقل المشروع الذي خطط أصلاً لوادي جوبا، إلى شابيلي الوسطى لاعتبارات أمنية.

٢٠ - وواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تنفيذ برنامج ما بعد الإغاثة في منطقة الخليج إلى أن فرضت الأحوال الأمنية غير المقبولة تعطيل أنشطة المشروع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وقبل التعطيل قدم برنامج ما بعد الإغاثة أسلاماً كبيراً نحو تعزيز الأمان الغذائي والحيواني في منطقة المشروع عن طريق تنفيذ التدخلات التشاركية القائمة على أساس مجتمعي، وذلك من تدريب الحدادين المحليين إلى تنفيذ مكافحة الآفات المهاجرة. وتتجلى قابلية أنشطة البرنامج للاستدامة في المستويات الواudedة لاسقاطات المحاصيل المحرزة في منطقة المشروع، حتى بعد تعطيل الأنشطة. والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في سبيله حالياً إلى نقل برنامج ما بعد الإغاثة إلى شمال غرب الصومال.

٢١ - وتعاون منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشروع لمصائد الأسماك في مناطق شابيلي السفلي والوسطى وبنadir. ويوفر المشروع المساعدة لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي خربتها الحرب للصناعة الصغيرة لصيد الأسماك، ويضمن إمدادات منتظمة من السمك لاستهلاك الجمهورية، وتحسين الدخل وفرص التوظيف في المجتمعات الساحلية. وزاعت لجنة الصليب الأحمر الدولية أدوات صيد السمك على نحو ٦٠ ٠٠٠ أسرة في منطقة كيسمايو. ويجري دعم عدد من الأنشطة الصغيرة الأخرى من قطاع الزراعة والماشية ومصايد الأسماك في مناطق كثيرة من البلد عن طريق المشاريع سريعة الأثر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج إنعاش الريف الصومالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بين المبادرات الأخرى.

#### دال - الصحة

٢٢ - كانت هناك زيادة في مستوى الأمراض المعدية، منذ عام ١٩٩١، بينما حدث في الوقت نفسه نقص كبير من عدد المهنيين الصوماليين المؤهلين الذين يعملون في القطاع الصحي في البلد. وأدى انخفاض تغطية التحصين، وأحوال المياه والمراافق الصحية المتربية، وإمكانية وصول السكان المحدودة إلى الخدمات الصحية إلى ازدياد حدة الوضع. وتظل أمراض الإسهال، وفقر الدم، والملاريا وإلتهابات الجهاز التنفسى الحادة من بين الأسباب الرئيسية للوفيات في البلد. وقامت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في الصومال بجهود متضافرة لحماية الحالة الصحية للسكان في وجه الظروف الصعبة. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية ما مجموعه ١٢٨ مركزاً لرعاية صحة الأم في شتى أرجاء الصومال، وهي مراكز توفر للأمهات والأطفال طائفة واسعة من الخدمات الصحية والتغذوية الأساسية، بما في ذلك جرعات تكميلية من الفيتامين والحديد وحامض الفوليك. وتدعم اليونيسيف أيضاً ٨١ مستوصفاً لرعاية المرضى الخارجيين، و٧٠ مركزاً صحياً، و٢١ مستشفى و٣٣ مركزاً من مراكز التغذية التكميلية والعلاجية، وذلك أيضاً في تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية المنفذة. ويدعم برنامج الأغذية العالمي الخدمات الصحية عن طريق توفير جرایات غذائية للعاملين في مرافق الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات.

٢٢ - وانخفض عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، والحوامل والأمهات المرضعات، والذين يتلقون تغذية تكميلية عن طريق الـ ٣٣ مركزاً من مراكز التغذية خلال العام الماضي من متوسط شهري قدره ٢٠٠٠ مستفيضاً إلى نحو ١٥٨٠٠ إلا أن تدهور أحوال الأمن الغذائي في النصف الأول من عام ١٩٩٦ قد أدى إلى زيادات جديدة في الحضور في مقديشو وفي وادي جوبا. واستعداداً لأزمة تغذوية محتملة، وفرت منظمة الصحة العالمية التدريب لـ ٢٢ من المهنيين الصحيين الصوماليين لتدريب المتدربين وذلك على أعمال منها تشغيل مراكز التغذية العلاجية والمنهجيات للتقييمات التغذوية الطارئة. وعلاوة على ذلك تم توزيع نسخ من المبادئ الإرشادية المعايير للتقييمات التغذوية الطارئة لمنظمة الصحة العالمية، وكذلك برامج الحاسوب لمراكز مكافحة الأمراض التابعة للولايات المتحدة/التقييم التغذوي لمنظمة الصحة العالمية، للمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في الصومال.

٢٤ - واصلت منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم التقني والمادي لـ ١٣ من أنشطة معالجة السل في الصومال ووفرت التدريب والدعم المعملي لثلاثة أنشطة جديدة لمكافحة السل. واستكمل ما يقرب من ٣٠٠ من مرضى السل العلاج تحت المراقبة المباشرة خلال العام الماضي ووزعت منظمة الصحة العالمية ٢٠ حاوية من العقاقير الأساسية للمنظمات غير الحكومية والسلطات الصحية المحلية للمساعدة في علاج إلتهابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والملاريا والأمراض الأخرى. وتم توفير المعدات الأساسية والمعاولات لدعم أو إنشاء خمسة مختبرات، ومنحت ثلاثة ماكينات للأشعة السينية لمراقب صحي محلية مختارة. وعلاوة على ذلك وفرت منظمة الصحة العالمية مجموعات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب لثمانية مرافق صحية محلية في البلد.

٢٥ - وتواصل اليونيسيف توفير العقاقير الأساسية والوازام لمراكز صحة الأم، والمراكز الصحية والمرافق الأخرى، مع زيادة التركيز على الإشراف على أنشطة البرنامج ورصدها لضمان الكفاءة وتعزيز بناء القدرات بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وآذار/مارس ١٩٩٦، ووفرت لجنة الصليب الأحمر الدولية ما مجموعه ١٦٧ طناً من اللوازم الطبية للمستشفيات والمرافق الصحية الأخرى في مقديشو، وهيران، و قالجدود، وقيدو، ووادي جوبا، والشمال الشرقي والشمال الغربي. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الصومالي بنقل ١٧ طناً اضافياً من اللوازم الطبية الطارئة جواً إلى مدينة مقديشو كرد فعل لتجدد القتال العنيف فيها، بغية المساعدة في علاج جروح الحرب. وتدعم لجنة الصليب الأحمر الدولية برنامجاً لت تقديم الغذاء مقابل العمل لـ ٢٥٠ من الموظفين في مستشفى ديقفر وبرنامجاً تدريبياً لمجموعة مختارة من الموظفين الطبيين في مستشفى كيساني في مقديشو. ونفذت لجنة الصليب الأحمر الدولية برنامجاً صحياً رائداً يقوم على أساس مجتمعي في خمس قرى في وادي جوبا خلال الربع الأول من عام ١٩٩٦. ودعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إصلاح الهياكل الصحية الأساسية في مناطق رئيسية لإعادة التوطين.

٢٦ - ونظمت منظمة الصحة العالمية دورات تدريبية لمهنيي الصحة الصوماليين في موضوعات مختلفة، بما في ذلك الاستخدام الرشيد للعقاقير، وجمع وتحليل المعلومات الصحية الأساسية، ومكافحة ومعالجة ...

الأمراض المتفشية، وذلك جنباً إلى جنب مع توفير الأدوية الأساسية. وحولت منظمة الصحة العالمية تركيزها نحو بناء القدرات داخل القطاع الصحي الصومالي، عن طريق تدريب فنيي المختبرات، وصيادلة القطاع الخاص ومستوردي الأدوية وتقديم الدعم لتنمية برامج منسقة مستدامة لإمدادات الأدوية. وتمت رعاية أربعة من مهنيي الصحة الصوماليين لحضور برنامج اشتراك في تنظيمه منظمة الصحة العالمية ولجنة الصليب الأحمر الدولي، للتدريب على الاستعداد والاستجابة في حالات الطوارئ. وقد تم ، كجزء من مجهود اشتراك فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية يتعلق بالصحة الإنجابية في الصومال، بتوفير التدريب لأكثر من ٥٠٠ من الممرضات، والقابلات والقابلات التقليدية بفية ترقية مهاراتهن فيما يتعلق بصحة الأم والطفل، وخدمات تخطيط الأسرة. ووفرت منظمة الصحة العالمية حتى الآن المعدات والأدوية لـ ٢٥ مركزاً لرعاية صحة الأم في إطار المشروع. وتواصل اليونيسيف دعم أنشطة التدريب للقابلات التقليدية والعاملين الصحيين المجتمعين.

٢٧ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ عاودت الكولييرا، التي أصبحت الآن مستوطنة في الصومال، الظهور في مقديشو وكيسمايو وانتشرت فيما بعد إلى مناطق أخرى كثيرة في البلد، بما فيها المجتمعات الريفية المعزولة. وانشأت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، منذ بداية تفشي المرض، أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالكولييرا على الصعيدين المركزي والإقليمي بغية وضع وتنفيذ برنامج منسق للتدخلات الوقائية والعلاجية في جميع المناطق المتأثرة وكانت تلك الجهود الموحدة فعالة، مثلما حدث في السنوات الماضية. في احتواء الوباء وتقليل الوفيات المتصلة بالكولييرا. ووفرت منظمة الصحة العالمية نحو ٣٠٠٠ لتر من لاكتات الرنتنغر بالإضافة إلى الإمدادات الأخرى والأدوية الإضافية المطلوبة لعلاج قرابة ١٢٠٠ حالة من حالات الإسهال الحاد. ونظمت اليونيسيف ونسقت حملات واسعة النطاق لتطهير المياه من الكولييرا تم الإضطلاع بها في مناطق كثيرة من البلد عن طريق المنظمات غير الحكومية والمتطوعين الصوماليين، ووفرت أملأح الإماهة الفموية ولوازم أخرى. وكانت المنظمات الدولية غير الحكومية والمتطوعين مكافحة تفشي المرض عن طريق دعمها المباشر وإشرافها على مرافق عزل الكولييرا ومرافق علاجها. واضطاعت لجنة الصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر الصومالي أيضاً لجهود الوقاية من الكولييرا في مقديشو وغيرها من المناطق المصابة الأخرى. وإنخفض تفشي مرض الكولييرا لعام ١٩٩٦ حوالي منتصف العام، حيث كان هناك ما مجموعه ٢٧٤ حالة مرضية و٤٦٤ حالة وفاة سجلتها منظمة الصحة العالمية، وذلك يمثل معدل وفيات للحالات يبلغ ٤,٥ في المائة.

٢٨ - وفي الوقت الذي تحقق فيه أجزاء كثيرة من العالم تقدماً كبيراً في القضاء على الأمراض التي يمكن منعها، يجري فقدان ما أحرز في عام ١٩٩٣ من مكاسب في التغطية التحصينية في الصومال وذلك بسبب عدم الاستقرار والتكاليف المرتفعة. واستجابة للزيادة في عدد حالات الإصابة بالحصبة في مقديشو، تم تطعيم ما يزيد على ١٧٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر ضد المرض بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦ وذلك في إطار حملة تطعيم شاملة اضطلعت بها اليونيسيف في المدينة. بمساعدة منظمة الصحة العالمية، والمنظمات غير الحكومية وسلطات الصحة المحلية. وفي عام ١٩٩٥ استحدثت

اليونيسيف، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، استراتيجية منسقة جديدة قائمة على أساس مجتمعي لبرنامج تطعيم موسع في الصومال.

٢٩ - وأنتجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، مجموعة من الكتب المدرسية للتحقيق الصحي، والرسوم البيانية والمواد الأخرى لاستخدامها في المدارس الابتدائية في الصومال. وترجمت اليونسكو المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية لمعالجة التهابات الجهاز التنفسى الحادة والأمراض المنتقلة جنسياً إلى اللغة الصومالية ويجري توزيعها على المرافق الصحية في البلد. وانضمت سبع قرى إضافية إلى برنامج الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية التابع لمنظمة الصحة العالمية والذي يسعى لدعم الجهد المجتمعى للوفاء بالاحتياجات المحلية على نحو مستدام، وبلغ عدد القرى الصومالية التي يستهدفها البرنامج ٦٢ قرية. وقامت منظمة الصحة العالمية من أجل مكافحة الملاريا، بتقديم الدعم لمبادرات لتربية أسماك خاصة تقتات بيرقات البعوض التي تتواجد في المياه الراكدة. وتعمل منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة للتنمية في الصومال بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والسلطات الصحية المحلية على تطوير نظام للمعلومات الصحية للصومال. وتشجع منظمة الصحة العالمية أيضاً استخدام التكنولوجيا المتاحة لتخفيض النظم الصحية، وتعمل مع مكتب التنمية على إنتاج خرائط خاصة لتخفيض ورصد وتقييم القطاع الصحي.

#### هاء - المياه والمرافق الصحية

٣٠ - إن امكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والتخلص على نحو كاف من النفايات يكملان الجهود الرامية إلى حماية الحالة الصحية ورفاه السكان الصوماليين. ففي ما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية، أصلحت اليونيسيف أو شيدت عدة شبكات للمياه ومصادر أخرى للمياه بلغت في مجموعها ٢٦٩ الآبار السطحية والارتوازية، وبذا توفرت مياه الشرب لقرابة ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة في المناطق الريفية والحضرية في الصومال. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم إصلاح ٣٥ بئراً أخرى و ٢٠ مستجمنا آخر للمياه خلال السنة الماضية، بمساعدة مدخلات غذائية من برنامج الأغذية العالمي. وتم إنشاء نحو ٧٢ لجنة للمياه والتصحاح البيئي على المستوى المجتمعي ووفر التدريب لأعضائها بغية تمكين اللجان من تولي مسؤوليات المياه والمرافق الصحية. وبنت اليونيسيف نحو ٢٩٣ مرحاضاً ومعظمها في المرافق الصحية والتعليمية، وبذا تم تحسين أحوال المرافق الصحية نحو ٤٠ ٠٠٠ نسمة. ويساهم تدريب اليونيسيف لميكانيكيي المضخات أيضاً على استدامة التدخلات في القطاع.

٣١ - وتم توزيع المبادئ التوجيهية للمياه والمرافق الصحية لمنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع اليونيسيف بغية تحسين جودة وسلامة جهود جمع وانتاج المياه. وكجزء من مهمة اليونيسيف في التعبئة الاجتماعية، نشرت أخبار متعلقة بالصحة والنظافة على الشعب عن طريق البث الإذاعي، والمسرحيات وغيرها من الوسائل. ولعبت حملة تطهير المياه الواسعة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، بدعم من اليونيسيف، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ولجنة الصليب الأحمر الدولية، دوراً

رئيسيا في كبح انتشار الكوليرا في البلد. وقامت لجنة الصليب الأحمر الدولية، منذ عام ١٩٩٥، بحفر وإصلاح ما يزيد على ٧٠ بئرا سطحيا وارتوازيا في مقديشو، ومودوق ووادي جوبا، وزود ما مجموعه ٣٥ بئرا بمضخات يدوية.

٣٢ - وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٩٦، أدى موسم جاف طويل، وما تلاه من شح في المياه في مناطق الصومال الشمالية التي هي دائما عرضة للجفاف، إلى أن حدثت تحركات سكانية ونفقت الماشية بمعدلات مرتفعة. وساعدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتوصيل مياه الشرب، وتوفير المعونة الغذائية لأشد الفئات ضعفا وإصلاح آبار المياه السطحية والارتوازية الاستراتيجية في أسوأ المناطق تأثرا، لمساعدة السكان المتأثرين ودعم الآليات المحلية لتخفيض المصاعب. وقدمت المساعدة بالتعاون مع السلطات المحلية عن طريق أفرقة عمل مكافحة الجفاف المشتركة بين الوكالات التي أنشئت في هرجيسا وبوساسو. وأصلحت لجنة الصليب الأحمر الدولية بئرا ارتوازيا استراتيجيا للماشية في منطقة سول ووفرت قطع الغيار لبئرين ارتوازيين آخرين في المنطقة.

#### وأو - التعليم

٣٣ - أصيب توفير التعليم الأساسي للبنات الضعيفه، ولاسيما صغار الفتيات، بنكسة بسبب تجدد الأعمال العدائية في عدة أجزاء من الصومال بالاقتران مع سحب أو تخفيض تقديم المساعدة عن طريق بعض الوكالات الإنسانية. وأبلغ عن حالات إغلاق واسعة الانتشار للمدارس. ومع انعدام آليات مستدامة لمكافأة المعلمين، من المرجح أن يزداد تدني نوعية التعليم في المدارس التي تواصل العمل. ونتيجة لذلك، أصبح الأثر الإيجابي لاستثمارات المانحين التي قدمت لصالح قطاع التعليم في عامي ١٩٩٤/١٩٩٣، معرضا للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود عدد كبير من السكان غير المدربيين في المدارس وذوي التعليم الناقص في الصومال ينطوي على تكاليف مستقبلية اجتماعية وتنموية للبلد. ومن ثم تعمل وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها على حماية وتشجيع التعليم الأساسي، خصوصا عن طريق دعم المدارس الابتدائية.

٣٤ - وتقوم اليونسكو، واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية المنفذة بدعم نحو ٧٥٠ مدرسة ابتدائية ومدرسة لتحفيظ القرآن في البلد، يؤمها ما مجموعه نحو ١٦٠ ٠٠٠ من الأطفال. وتواصل اليونيسيف توزيع مجموعة أدوات تربوية ومواد تعليمية أخرى للمدارس العاملة. وتبادر مراكز تطوير التعليم التابعة لليونسكو في مقديشو، وبيدوا، وهرجيسا، وغاراوي وجيبوتي ووحدات إنعاش التعليم التابعة لها في غار باهاري وحدر تطوير مواد المناهج وجهود تدريب المدرسين للبلد. ويقدم برنامج الأغذية العالمي دعما هاما لقطاع التعليم عن طريق مدخلات الغذاء مقابل العمل للمدرسين والمتدربين وبرامجها التغذوية الخاصة للتلاميذ. وتقوم اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية الدولي بتقديم الدعم لإصلاح المباني المدرسية.

٢٥ - وأنتجت اليونسكو ونظمت توزيع كتب مدرسية للمرحلة الابتدائية للصومال، بما فيها طبعة خاصة لستستخدم في الشمال - الغربي. وتم إعداد تسعه وعشرين موضوعاً من كتب إرشاد المدرسين، طبعت ٢٥ ٠٠٠ نسخة منها في مطابع ذات تكلفة منخفضة مرفقة بمراكز تطوير التعليم. وجرى توزيع ما مجموعه ١ ٩٠٠ مجموعه مواد تعليمية طارئة قامت بوضعها اليونسكو على مستوطنات المشردين داخلياً، والمناطق الريفية ومعسكرات اللاجئين. وكل مجموعة هي بمثابة صف دراسي قائم ذاته، مع اللوازم والمواد التعليمية الكافية لصف يضم ٤٠ تلميذاً. وأعدت اليونسكو أيضاً رسوماً بيانية تعليمية من القماش، ومواد حيو الأمية للبالغين، ومجموعات تعليمية بيئية للاستخدام في المدارس الابتدائية في مخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣٦ - وأنشأت اليونيسيف واليونسكو، من خلال برنامج تدريب مشترك، ملاكاً من المدربين الأقلبيين يعملون على تعبئة الدعم المجتمعي ويضطلعون بمهام مراقبة وتفتيش المدارس، بالإضافة إلى القيام بتدريب الآخرين. وتم انتاج مجموعة من مواد تدريب المدربين وشرط تلفزيوني عن الممارسات السلبية في حجرة التدريس. وأدارت اليونسكو أكثر من ١٠٠ حلقة عمل تدريبية لمديري المدارس في ١٥ منطقة من البلد وفي مخيمات اللاجئين الصوماليين في كينيا، وجيبوتي واليمن. ويجري توسيع وحدة التعليم المفتوح التابعة لليونسكو التي توفر تدريباً أثناء العمل للمدرسين الذين يمارسون المهنة من غير تدريب، ينتهي بالحصول على دبلوم، والتي تدير حالياً خمسة مراكز في أربع مناطق.

٣٧ - وقامت اليونسكو ومكتب الأمم المتحدة للتنمية في الصومال بدراسات استقصائية تعليمية شاملة في مناطق باي، وشabilي الوسطى، وباري، ونوقال ومودوغ الصومالية. وتم إنجاز دراسة حالة افرادية قطرية عن الصومال بتنسيق من اليونسكو وقدّمت في الحلقة الدراسية الأقلبية لاستعراض سياسة توفير التعليم للجميع، التي عقدت في جوهانسبرغ جنوب إفريقيا، في شباط/فبراير ١٩٩٦، كجزء من استعراض منتصف العقد للتقدم المحرز نحو توفير التعليم للجميع. وقامت اليونسكو، واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي بتقديم المساعدة لتشكيل مجالس أو لجان محلية واقليمية للتعليم، بغية المساهمة في استدامة البرامج التعليمية.

#### زاي - اللاجئون والعائدون

٣٨ - عاد، في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ما يزيد على ٤٠ لاجئ صومالي في كينيا إلى الصومال ومعظمهم إلى وادي جوبا في الشمال الشرقي، وذلك بموجب برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتعلق بالعودة الطوعية إلى الوطن. وأعادت المفوضية نحو ٧٠٠ لاجئ صومالي من كينيا إلى الشمال الشرقي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦، ويتوقع عودة ١٢ ٠٠٠ لاجئ صومالي آخر إلى الصومال وغالبيتهم من البلدان المجاورة خلال بقية العام. وتلتقي عودة اللاجئين عبئاً إضافياً على الهياكل الأساسية المحلية الهاشة أصلاً، في حين أن توفير الدعم المستمر للعائدون هو أمر أساسي لضمان استدامة إعادة إدماجهم.

٣٩ - ونظراً لعدم وجود حكومة معترف بها ونظراً وطنيين فعالين، فإن وكالات تقديم المعونة الدولية تدعى لأن تلعب دوراً كبيراً للوفاء باحتياجات إعادة إدماج العائدين. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها بدعم مبادرات تعزيز وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والهيكل الأساسية في مناطق العودة، مما يشجع الاستقرار والإدماج التام للعائدين في المجتمعات المستقبلة. ويجرى لهذه الغاية تنفيذ مشاريع سريعة الأثر، تركز على إنعاش الخدمات وخلق فرص مدرة للدخل، في وادي جوبا والمناطق الشمالية الشرقية، يستفيد منها مباشرة ما مجموعه ١٧٠ ٠٠٠ نسمة في مناطق إعادة التوطين. وتم تنفيذ أكثر من ٧٠٠ مشروع سريع الأثر في الصومال منذ عام ١٩٩١، في قطاعات التعليم، والمياه، والصحة وغيرها. وسوف تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تيسير وتمهيد الأرضية للعودة الطوعية لللاجئين الصوماليين. وبقي، حتى حزيران/يونيه ١٩٩٦، ما مجموعه ٤٧٥ ٠٠٠ لاجئ صومالي مسجلين في المخيمات في كينيا، وأثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي واليمن.

٤٠ - وتدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالياً عملية عبر الحدود من كينيا وتحتفظ بمكاتب ميدانية في هرجيسا وباساو وغالكابيو وكيسمايو. وهذا الوجود الميداني يمكن المفوضية من أن ترافق عن كثب الأحوال المعيشية لما بعد العودة، وأن تيسر الاستجابة السريعة. وكان نحو ٨٠٠ صومالي قد عبروا الحدود كلاجئين إلى كينيا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٦، عندما أدى نقص الأغذية، وانعدام الأمن واستهداف الأقليات إلى تحركات سكانية في أجزاء من جنوب الصومال. وشاركت المفوضية في إعداد وتنفيذ خطة العمل الموحدة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغية منع تجدد تدفق اللاجئين إلى كينيا. ويوفر برنامج الأغذية العالمي جرایات غذائية مؤقتة للعائدين لكي تضمن معيشتهم خلال فترات إعادة الإدماج وإعادة التوطين الأولية. وزوّدت لجنة الصليب الأحمر الدولية عوناً غذائياً غوثياً إلى آلاف أسر العائدين الضعيفة في بارديرا، ووادي جوبا وغيرهما من مناطق البلد خلال السنة الماضية.

#### حاء - المشردون داخليا

٤١ - كانت الخطط والاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات جاهزة بحلول منتصف عام ١٩٩٥، لإعادة توطين المشردين داخلياً إلى مناطق مختارة للعودة داخل الصومال. ولكن برامج العودة وإعادة الإدماج تعطلت فيما بعد بسبب زيادة عدم الاستقرار السياسي والنزاع المسلح، خصوصاً في جنوب الصومال، مما تسبب في تحركات سكانية مجدهدة، على الأغلب نحو المناطق المسالمة نسبياً في الشمال الشرقي والشمال الغربي، بل أيضاً داخل المناطق الجنوبية في البلد. وتقوم وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها باستقصاء الخيارات الاستراتيجية القابلة للبقاء لتقديم المساعدة لسكان البلد المشردين داخلياً في الظروف الراهنة. ويقدر أن هناك الآن على الأقل ٢٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً في الصومال. وهم لا يزالون من أكثر الفئات ضعفاً.

٤٢ - ويوجد أكبر تركيز للمشردين داخلياً في مقديشو، حيث كشفت دراسة استقصائية أجرتها المنظمة الدولية للهجرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن وجود ما مجموعه ٦٨٠ ٥٤ نسمة يسكنون في

مخيمات. والمناطق الرئيسية الأخرى لمستوطنات المشردين هي بوساسو، وبوراو وكيسمایو. وقد صمم البرنامج الموحد للمساعدة الغذائية وغير الغذائية التابع للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذي بدأ في أيار/مايو ١٩٩٦ في وادي جوبا لوقف التحركات السكانية ودعم إعادة توطين المشردين داخليا. ووفرت لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال السنة الماضية معونة غذائية ومواد إغاثة أخرى لآلاف المشردين في كيسمايو والمناطق الأخرى من الوادي، كجزء من أنشطتها لتقديم المساعدة في جوبا السفلى والوسطى.

٤٣ - وزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية صناديق البلاستيك، والبطاطين وغيرها من المواد التي تساعده على البقاء لما يزيد على ٢٠٠٠ أسرة مشردة تعيش في مناطق باي، وباكول وغيدو، وتم توفير إمدادات غوثية مماثلة لـ ٥٠٠٠ أسرة شردها القتال في منطقة شابيلي الوسطى. وأقيم جسر جوي لنقل نحو ١٤ طنا من الإمدادات الغوثية غير الغذائية من مخزن إدارة تقديم المساعدة الإنسانية في بيرا، إيطاليا لتوزيعها على المشردين داخليا المتاثرين بالأمطار الغزيرة والفيضانات في مقدشوا في تشنرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بموجب عملية اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإدارة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٦، وزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية إمدادات غوثية إضافية لـ ١٥٠٠٠ أسرة في مخيمات المدينة للمشردين داخليا. وزعت لجنة الصليب الأحمر الدولية مواد إغاثة غير غذائية في شمال الصومال على ما يزيد على ٦٠٠ من المشردين داخليا والأشخاص المتاثرين بالصراع بالإضافة إلى العائدين.

٤٤ - ويواصل برنامج الأغذية العالمي توفير مساعدة غوثية غذائية للفئات الضعيفة من السكان المشردين داخليا في الصومال، بما في ذلك ما يزيد على ٥٧٠٠٠ نسمة من المتاثرين بالصراع في منطقة بوراو. ويسعى برنامج الأغذية العالمي، بوجه عام، للحد من المعونة الغذائية التي تقدم للمشردين بغية إثنائهم عن الاعتماد على الإغاثة وتشجيعهم على العودة إلى ديارهم، كلما كان ذلك ممكنا. ويستفيد المشردون داخليا، بالإضافة إلى العائدين والمجتمعات المضيفة أيضا من شبكة مرافق الرعاية الصحية الأولية التي تدعمها اليونيسيف وكثير من برامج الأمم المتحدة الأخرى للإغاثة والانعاش التي يجري تنفيذها في البلد. وتظل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قلقة إزاء محة سكان البلد المشردين داخليا وتمارس دورا للدعوة لدى وكالات المعونة والسلطات المحلية، على الرغم من أن ذلك لا يقع ضمن ولايتها مباشرة. وبدأت المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان مبادرة مشتركة لدراسة وتجميع المعلومات عن المميزات الاجتماعية الاقتصادية للسكان في مناطق التشد وإعادة التوطين الرئيسية.

### ثالثا - استراتيجيات التعمير وجهوده

٤٥ - على الرغم من أنه تم تلافي العودة إلى أزمة إنسانية حادة، فإن عدم الاستقرار السياسي وما تلاه من إنعدام للأمن قد منع البلد ككل من التحرك نحو صيغة تعمير واضحة المعالم، وأصبحت الامكانيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة والطويلة الأجل محدودة في الظروف الراهنة. وعلاوة على ذلك، فإنه نظراً لعدم وجود نظراء معترف بهم في الصومال أيضا، فإن الأدوات التقليدية التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة من أجل مساعدة الحكومات على تحقيق الانعاش الوطني وأهداف التنمية، بما في ذلك إعداد ..../..

مذكرة الاستراتيجية القطرية، لا يمكن استخدامها في البلد. ومع ذلك، فقد خلقت الأحوال المستقرة نسبياً في موقع معينة بيئة مؤاتية للقيام ببعض التعمير والأعمال ذات التوجه الإنمائي، ورغم المخاطر الكامنة المرافقة لانعدام اقتصاد نظامي، فإن أجزاء عديدة من الصومال قد تحركت بعيداً عن حالات الطوارئ، ومكنت من إعادة تنشيط التجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى، وخاصة في المناطق الشمالية.

٦ - واعتمدت وكالات الأمم المتحدة العاملة في الصومال، إزاء هذا الواقع، نهجاً إقليمياً تُصمم وتتنفذ بموجبه التدخلات لتلائم الحالة السائدة في كل منطقة جغرافية، آخذة في الحسبان وضع المنطقة النسبي في سلسلة تواصل الإغاثة - التنمية. وبمعنى آخر، فإن غموض الفرق بين الإغاثة وتقديم المساعدة الإنعashية في الصومال، هو، مع ذلك، آخذ في التزايد، نظراً لأن الأسباب الأساسية للمعاناة الإنسانية والاحتياجات الطارئة هي انعدام القوة الشرائية وفرص العمل لدى السكان بالاقتران مع فقدان الهياكل الأساسية المدنية والاجتماعية ومؤسسات الحكم. وفي هذا السياق، أصبح تقديم المساعدة للإغاثة، والإعاش، والتمير إلى حد ما، مرتبطة ارتباطاً لا ينفصّم.

٧ - وتستمر مدونة السلوك لتقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش والتنمية في الصومال، التي اعتمدتتها الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة في عام ١٩٩٥، والمبادئ التوجيهية لعمليات الأمم المتحدة للإغاثة الإنسانية في الصومال في تقديم إطار عام للأحوال التشغيلية الأمثل لتقديم المعونة الدولية للصومال. وترصد الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة تنفيذ مدونة السلوك، التي استخدمت في عدة مناسبات خلال السنة الماضية كأساس للعمل الجماعي من جانب وكالات الأمم المتحدة، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى. وأكدت من جديد، وثيقة اعتمدتتها الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بشأن الترتيبات العملية بين مجتمع تقديم المعونة الدولية والسلطات الصومالية المسؤولة، مبدأ المدونة الأساسي بأن التنفيذ الفعال لتقديم المساعدة الدولية يقع على عاتق الشعب الصومالي وأن السلم والأمن ووجود سلطات صومالية مسؤولة هي شروط مسبقة للتنفيذ المستدام لأنشطة الإنعاش والتنمية في البلد. وكررت وثيقة حزيران/يونيه ١٩٩٦ أيضاً التزام مجتمع تقديم المعونة الدولية بتوفير المساعدة للمحتاجين في الصومال وبالبقاء على الحياد فيما يتعلق بالمسائل ذات الطبيعة السياسية البحتة.

٨ - وتستمر استراتيجية الأمم المتحدة لجهود الإنعاش وإعادة التعمير في الصومال على التركيز إلى حد بعيد على تنفيذ الأنشطة المستدامة التي تقوم على أساس مجتمعي لدعم الآليات المحلية لمواجهة الصعاب وتعزيز الاكتفاء الذاتي. ويساعد برنامج الإصلاح الريفي في الصومال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المجتمعات في بناء قدراتها على الاعتماد على النفس والوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، عن طريق تقديم المساعدة التقنية ورؤوس الأموال للاستثمارات الصغيرة. ويجري الآن تنفيذ نحو ٨٥ مشروعًا صغيراً بموجب البرنامج، بتعاون وثيق مع المجتمعات المستهدفة، في مجالات إيجاد العمالة وإصلاح الهياكل الأساسية بصفة رئيسية. ويتم في الوقت الحاضر تنفيذ البرنامج القائم فعلاً في الأجزاء الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من الصومال، عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التابع

للامانة العامة، ويجري وضع الخطط لتوسيع الأنشطة لتشمل منطقة غيدو. ويقوم متطوعو الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع زراعي وتنموي متكامل للمنطقة، بدأ أنشطته في منطقة شابيلي الوسطى في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٩ - ويعمل برنامج تقديم المساعدة يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الطيران المدني الدولي على بناء قدرة الموظفين الصوماليين على إدارة مرافق وخدمات الطيران الأساسية في البلد. وتم توفير التدريب على مراقبة الحركة الجوية، وخدمات معلومات الملاحة الجوية، ومكافحة الحرائق والمجالات الأخرى، مما أدى إلى تحسين سلامة العمليات الجوية ويُسّر تقديم المعونة الإنسانية والسلع التجارية. واستكمل المشروع كذلك المهابط الرئيسية للطائرات، ووفر المعدات الأساسية للمطارات وساعد السلطات المحلية على تطوير نظم للمطارات مدرة للدخل. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تنفيذ مشروع يساعد على إصلاح واستدامة عمل الموانئ الصومالية، وهي أساسية بالنسبة للتجارة وكمورد رزق لكثيرين، وذلك مساهمة منه في إنعاش الاقتصاد المحلي وتحفيظ الفقر. ودعم المشروع إنشاء سلطات على أساس سليمة للموانئ في بربارا، وبوساسو وكيسمايو، وقدم المساعدة التقنية والمعدات بالإضافة إلى تدريب ملاك موظفي الموانئ.

٥٠ - ويركز مكتب الأمم المتحدة الإنمائي للصومال، وهو مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضطلع بتنفيذ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، على تعزيز قدرات تخطيط وإدارة النظم الإدارية المحلية والإقليمية في الصومال ويعمل بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة، والمانحين، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصومالية لدمج وربط البرامج والمشاريع المشتركة بين القطاعات لكي يضمن استخدام الموارد على نحو فعال ونشط. وتشمل المهام الأساسية الأخرى للمكتب الإنمائي في الوقت الحاضر التخطيط الاقتصادي وتحليل السياسات، وتطوير قواعد البيانات الإحصائية والاحتفاظ بوحدة توثيق عن الصومال. ويواصل المكتب الإنمائي توفير الدعم بخدمات السكرتارية للهيئة الصومالية لتنسيق المعونة.

٥١ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموقل) تنفيذ برنامج للاستيطان الحضري والإدارة في هرجيسا. وقد صمم البرنامج لتحسين أحوال المعيشة الحضرية وتعزيز القدرات المؤسسية المحلية على تخطيط وإدارة المرافق الحضرية والخدمات العامة، بما في ذلك إمدادات المياه وإدارة النفايات الصلبة. ويساعد المشروع، في جملة أنشطة أخرى يضطلع بها، في إعداد برنامج متوسط الأجل لتنمية الموارد البشرية وخطة عمل لإصلاح الهياكل الأساسية، وكذلك في إنشاء آليات منتظمة للرصد والصيانة وإيجاد فرص العمل للأسر المعيشية التي ترأسها أنثى. والصومال مشمولة في مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي لوضع برنامج عمل استراتيجي للبحر الأحمر وخليج عدن يهدف إلى صيانة الموارد البحرية للمنطقة ويوفر المبادئ التوجيهية للخطط والمشاريع السليمة بيئياً.

٥٢ - وبما أن هناك ما يقدر بـ ملايين لغم لا يزال مدفونا في أرض الصومال، فإن مواد اليونسكو للتوعية بالألغام تبقى لها أهميتها، ويجري استخدامها في المدارس، بينما بدأت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الصومالية حملة للتوعية بالألغام في مدينتي، موجهة نحو الشباب ومجموعات المليشيات. وزعت اليونسكو مسرحيات تشرح على التسريح وتوزع السلاح، في شكل شرائط فيديو وشرائط سمعية. وأعدت اليونسكو أيضا شريط فيديو يتضمن أغاني صومالية تدعو إلى السلام، ومجموعة تعليمية عن السلام على المستوى الابتدائي. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بدعم أنشطة التسريح في بعض مناطق البلد. وفي أعقاب الندوة الأولى عن ثقافة السلام في الصومال التي عقدت في عام ١٩٩٥ في صنعاء، عُقد اجتماعان إضافيان لثقافة السلام في باريس، وفي أديس أبابا. ونظمت هذين الاجتماعين اليونسكو بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وحضرهما مفكرون صوماليون من المقيمين في الصومال وفي الخارج على السواء. واشتراك عدد نساء صوماليات في حلقات عمل لتدريب المدرسين تغطي حل المنازعات وتقنيات الوساطة القائم في المجتمعات، نظمها صندوق الأمم المتحدة للمرأة. والصندوق أيضا في صدد الضطلع بدراسة بحثية عن دور المرأة الصومالية في عملية السلام في البلد.

#### رابعا - ترتيبات التنسيق

٥٣ - زادت حدة الحاجة إلى التنسيق والتعاون بين الشركاء الإنسانيين في الصومال خلال العام الماضي بالنظر إلى استمرار إنعدام الأمن وعدم الاستقرار، وغياب النظرة الوطنية الفعالة، وحدودية موارد المانحين والحملة الإنسانية الخطرة. ويظل فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة، الذي يترأسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو أيضا المنسق الإنساني والمقيم للأمم المتحدة في الصومال، محفلا مفيدة للتبادل المنتظم للمعلومات عن أنشطة أعضائه، وأيضا عن الأمن، والحملة السياسية والإنسانية في البلد. ويكون فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة من كبار ممثلي الـ ١٣ من وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها العاملة في البلد جميعها، وكذلك إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، وللجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر. ويتعاون فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع اتحاد المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومع الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة. وتستمر وحدة التنسيق التابعة للأمم المتحدة، التي أنشئت بوصفها شعبة داخل المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في لعب دور هام في تيسير وتعزيز التنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بكل من التدخلات الإنسانية والإنعاشية، عن طريق توفير طائفة واسعة من المعلومات، والخدمات المتصلة السوقية والتنظيمية والتحليلية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل وحدة التنسيق التابعة للأمم المتحدة.

٥٤ - وزيد تنسيق الأنشطة القطاعية عن طريق تعزيز أو إنشاء عدة فرق عمل مشتركة بين الوكالات وأفرقة عاملة موضوعية. وفي قطاع الصحة والتغذية أدى تعاون أكبر بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال العام الماضي إلى تبسيط التدخلات بالإضافة إلى تحسين توحيد ونوعية الخدمات.

وتضطلع وكالات تقديم المعونة بعملية وضع خطط واستراتيجيات مشتركة لدعم قطاع التعليم في البلد بقيادة اليونسكو واليونيسف. وفي عام ١٩٩٥، أنشأ المنسق المقيم للأمم المتحدة فريقاً موسعاً مشتركاً بين الوكالات يعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، وقد أفاد في الجمع بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لاستعراض مشاكل (إيدز) في الصومال واستكشاف الامكانيات للأعمال المشتركة، برئاسة منظمة الصحة العالمية. وبالمثل تم إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات بشأن المشردين داخلياً، يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة في رئاستها، لتسهيل تبادل المعلومات وتحطيم وتنفيذ تدخلات منسقة للأمم المتحدة تستهدف السكان المشردين. وأفادت الجهود في التنسيق القطاعي كثيراً من الخبرة التقنية والخدمات الخاصة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة للتنمية في الصومال. وشكلت الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة في شباط/فبراير ١٩٩٦ لجنة خاصة لتعزيز وتقديم التوجيه لتنسيق القطاعي.

٥٥ - وعمد فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، سعياً منه إلى تسهيل وتحسين التنسيق على الصعيد الميداني في الصومال، إلى الأخذ بممارسة تعيين أحد موظفي وكالات الأمم المتحدة باعتباره مرجع تنسيق لها في كل منطقة عمل داخل البلد. ويجري اختيار مراجع التنسيق على أساس دوري من بين كبار الممثلين الميدانيين لوكالات الأمم المتحدة التي تعمل في كل منطقة عمل جغرافية في البلد. وتشمل مهام مرجع التنسيق لفريق الأمم المتحدة للتنسيق، في جملة أمور، تسهيل جمع وتبادل المعلومات الهامة، والعمل على بناء توافق في الآراء بين وكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالاستراتيجيات التشغيلية، والإبقاء على الاتصال بالسلطات المحلية بغية التوصل إلى حلول للمشاكل المشتركة. وتدعى المنظمات الدولية غير الحكومية، متى أمكن ذلك، وفقاً لطريقة الأمم المتحدة لتنسيق الميداني إلى المشاركة.

٥٦ - وبناءً على توصياتبعثة المشتركة بين الوكالات في شباط/فبراير ١٩٩٦ التي بعثت إلى الميدان ضيابة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وبالنظر إلى كون تمويل المانحين محدوداً، تتبع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها استراتيجيات ابتكارية فعالة بغية بلوغ أقصى حد من فعالية التكاليف والتكلفة لأنشطة الأمم المتحدة في البلد. وفي مجال النقل الجوي، تدخل وكالات الأمم المتحدة بقيادة برنامج الأمم المتحدة العالمي في ترتيبات إجارة مشتركة لتوحيد خدمات طائراتها، لصالح تخفيض التكاليف وتوفير قدرات كافية للوفاء باحتياجات جميع وكالات الأمم المتحدة. ووفقاً لتوصياتبعثة أيضاً تنظر وكالات الأمم المتحدة حالياً في عقد اتفاقيات لإنشاء مباني مشتركة والمشاركة في وسائل الاتصالات والمرافق الأمنية.

#### خامساً - أثر المشاكل الأمنية

٥٧ - لا تزال المشاكل الأمنية، بما فيها النهب وأعمال العنف فيما بين الفصائل تعيق العمليات الإنسانية في الصومال على نحو خطير. وفي حين أن النزاع المدني كثيراً ما كان مركزاً محلياً ومنخفض الحدة، فقد استعر القتال قوياً في بعض الأحيان، مما أودى بأرواح كثير من المدنيين الأبرياء، ومن فيهم النساء والأطفال. ووقعت حوادث وهجمات عديدة كانت موجهة ضد الوكالات الإنسانية وموظفيها أو أثرت عليهم

في شتى أرجاء الصومال، وكانت نتائج بعضها فاجعة. ونتيجة لذلك عطلت برامج تقديم المساعدة أو خفّضت إلى حد بعيد في عدة مناطق من البلد. وتدھورت، عموماً، إمكانية الوصول إلى السكان المدنيين في الصومال منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٥٨ - وكانت الأحوال الأمنية في شمال الصومال مؤاتية بوجه عام لتنفيذ برامج وكالات الأمم المتحدة، في حين أن عدم الاستقرار والنزاع أعاقا بصورة حادة تقديم مساعدة الإغاثة والإعاش في جنوب الصومال. ويتم تقديم مساعدة الأمم المتحدة تحت إشراف الموظفين الدوليين المباشر حি�ثما سمحت الأحوال الأمنية. ويوجد في الوقت الحاضر نحو ٤٠ من موظفي الأمم المتحدة الدوليين في الصومال، يتواجدون في هرجيسا، وببرأ، وببوروما، وبساسو، وغالكابو، وكيسمايو وجوار. وفي المناطق التي تحول فيها الأحوال الأمنية دون وجود الموظفين الدوليين بصورة دائمة، يتم الاضطلاع بأنشطة وكالات الأمم المتحدة عن طريق الموظفين الوطنيين، الذين يواجهون في حالات كثيرة أحوالاً مجدهة بصورة متزايدة ومحاولات للتخفيف من قبل بعض المجتمعات المحلية وتسببت الأحوال الأمنية السائدة في كثير من مناطق البلد في زيادة صعوبة الرصد المنتظم لأنشطة المشاريع.

٥٩ - وارتفعت الحاجة إلى تقديم المساعدة الغوثية في أجزاء من جنوب الصومال، بينما تدھورت إلى حد بعيد مقدرة الأمم المتحدة على توصيل الإمدادات الغذائية وغير الغذائية بسبب سوء الأحوال الأمنية. وطلت جميع مكاتب وكالات الأمم المتحدة في منطقتي باي وباكول مغلقة عملياً وعطلت كل برامج تقديم المساعدة غير الطارئة، منذ استيلاء قوات اللواء محمد عيديد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على بايدوا. وأثناء الاستيلاء على بايدوا احتجز مؤقتاً ٢٠ موظفاً دولياً في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ونهبت أو فقدت معظم معدات وإمدادات الأمم المتحدة. واستمر حدوث قتال متقطع في منطقتي باي وباكول. وبالنظر إلى الحالة، لم يعد موظفو الأمم المتحدة إلى المنطقة، وخض بشدة مقدار العمليات التي يضطلع بتنفيذها الموظفون الوطنيون. وكان تقديم مساعدة الإغاثة والإعاش إلى وادي جوبا محفوفاً بالمخاطر الكثيرة بسبب انعدام الأمن. وأسهمت الحالة في جنوب الصومال في تجدد التحركات السكانية وقد حالت إلى حد بعيد دون تنفيذ برامج إعادة توطين المشردين داخلياً.

٦٠ - وتظل مقيشو مدينة يسودها التوتر والانقسام ولا يساعد الوضع فيها في الوقت الحاضر على وجود دائم لموظفي الأمم المتحدة الدوليين أو القيام بعمليات في غير حالات الطوارئ. واستمرت بعض المنظمات غير الحكومية في نقل الموظفين الدوليين إلى مقيشو، ولكن وجودهم أبقى على أدنى المستويات. وظل المطار الرئيسي في مقيشو مغلقاً منذ آذار/مارس ١٩٩٥. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، حمي وطيس القتال بين الفئات المتنافسة في المدينة، مما تسبب في توقيت عمل ميناء البلد الرئيسي في جنوب مقيشو وأضر بتدفق المساعدة الإنسانية إلى المدينة وإلى المناطق الداخلية من البلد. وأخذت إمدادات الإغاثة والسلع التجارية منذ ذلك الحين تصل عن طريق موانئ صغيرة قرب مقيشو، ولكن استخدام تلك الموانئ البديلة لم يكن تعويضاً كافياً. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٦ عاد القتال بين الفصائل إلى النشوب في جنوب مقيشو، مما أدى إلى قتل مئات المدنيين وتشريد الكثيرين، ومما كان له أثر شديد

الوطء على الحالة الإنسانية في المدينة. وعلاوة على ذلك تعرضت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في جنوب مقديشو في عام ١٩٩٦، إلى استيلاء رجال من المليشيات على إمدادات الإغاثة التي تقدمها، وواجهت عقبات أخرى زادت في تقييد تنفيذ برامج تقديم المساعدة الأساسية التي تستهدف الفئات الضعيفة من سكان المدينة.

٦١ - وقد تم اتخاذ الترتيبات المشتركة لأمن الأمم المتحدة تحت قيادة موظف الأمم المتحدة الذي أنيطت به المسائل الأمنية، والذي هو أيضاً الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق الإنساني المقيم للأمم المتحدة في الصومال. وبموجب الترتيبات، عين موظف أمني تابع للأمم المتحدة يكون متمركزاً في كل منطقة عاملة في الصومال ويتوارد فيها موظفو دوليون تابعون لوكالات الأمم المتحدة. وكجزء من الترتيبات، تساهم وكالات الأمم المتحدة بالأموال أو توفير الموظفين لنظام الأمم المشترك، الذي يديره الموظف المكلف بالتشاور مع فريق التنسيق التابع للأمم المتحدة. ويوجد في الوقت الحاضر ما مجموعه ستة موظفي أمن دوليين يعملون مع منظومة الأمم المتحدة في الصومال.

#### السادس - المساعدة التي قدمتها الدول الأعضاء

٦٢ - بالإضافة إلى الأنشطة التي تم وصفها سابقاً، قدم العديد من الدول الأعضاء معلومات بشأن المساعدة المقدمة إلى الصومال عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٥٠ زاي.

#### الدانمرك

٦٣ - قدمت حكومة الدانمرك مساهمات بلغت في مجموعها ٣٨٣ ١٤ كرونا دانمركيًا لبرامج الإغاثة في الصومال في عام ١٩٩٥: ذهبت منها ٠٠٠ ٠٠٠ ٤ كرون لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأنشطة العودة إلى الوطن والإدماج؛ و ٠٠٠ ٥ كرون لمشروع مياه تابع لليونيسيف في مقديشو؛ وذهب ٣٨٣ كرونا لبرنامج الأغذية العالمي لإعارة موظفي الموانئ؛ وتم توفير ٥٠٠ ٠٠٠ كرون للمنظمة الدولية للمigration لتسجيل ونقل المشردين داخلياً. وتم تقديم ٣ ملايين كرون للصليب الأحمر الدانمركي لبرامج المعونة في الصومال التابع للجنة الصليب الأحمر الدولية، بينما قدم مليون كرون للصليب الأحمر الدانمركي لبرامج حالات الطوارئ والعودة التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي عام ١٩٩٦ قدمت حكومة الدانمرك ما مجموعه ٣٤٦ ٣٠٥ ١١ كرونا للمساعدة الغذائية في الصومال. وذهب ٢,٢ مليون كرون من هذا المبلغ لتوزيع المعونة الغذائية على المشردين داخلياً الذي تضطلع به اليونيسيف، و ٥ ملايين كرون للصليب الأحمر الدانمركي لبرامج لجنة الصليب الأحمر الدولية، و ٣٤٦ ١٠٥ ٤ كرونا أخرى لوكالة السببية للإغاثة الإنمائية.

#### فنلندا

٦٤ - وفي عام ١٩٩٥ قدمت حكومة فنلندا ما مجموعه ٣ ملايين من الماركات الفنلندية للصومال، منح منها ٢ مليون مارك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و١ مليون مارك قدمت للصليب الأحمر الفنلندي للجنة

الصليب الأحمر الدولية؛ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدمت حكومة فنلندا ٢ مليون مارك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و ٠٠٠ ٠٠٠ مارك للصليب الأحمر الفنلندي لجنة الصليب الأحمر الدولية، لبرامج المساعدة الإنسانية للصومال.

#### ألمانيا

٦٥ - في عام ١٩٩٥ قدمت حكومة ألمانيا ٥٠٠ ٠٠٠ مارك ألماني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في برامج العودة لللاجئين الصوماليين في جيبوتي. وتم تقديم معونة غذائية للصومال بما مجموعه ٦٥١ ٢ مارك عن طريق المنظمة الألمانية للقضاء على الجوع في العالم وهي منظمة ألمانية غير حكومية. وقدمت حكومة ألمانيا أيضاً ٤٠ ٠٠٠ مارك لعقد حلقة دراسية عن الدروس المستفادة من إدارة عمليات حفظ السلام وعملية الأمم المتحدة للصومال. وتلقت لجنة الصليب الأحمر الدولية ٤٩٠ ٠٠٠ مارك لتنفيذ برنامج الإغاثة في الصومال التابع لها.

#### إيطاليا

٦٦ - أعلنت الإدارة الإيطالية للطوارئ، التي لم يكن لديها برنامج في عام ١٩٩٥ في الصومال، بسبب الحرب الأهلية، تبرعها في عام ١٩٩٦ بحوالي ٣ بلايين ليرة تقريباً للصومال. ومن هذا المبلغ ستدفع ٨٠٠ مليون ليرة لمواصلة البرنامج الصحي والاجتماعي في غاروي، و ٢,١ بلايين ليرة تم التعهد بها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف لبرامجهما الصحية والاجتماعية. وتم التعهد أيضاً بمساهمة قدرها ٧٠٠ مليون ليرة أيضاً لصالح مكتب الأمم المتحدة للتنمية في الصومال.

#### اليابان

٦٧ - قدمت حكومة اليابان في الفترة بين ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ و ٣١ آذار/مارس ١٩٩٦ عدداً من المساهمات لبرامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الغذائية في الصومال. ويتضمن هذا ٤,٦ مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمساعدة في عودة اللاجئين الصوماليين من كينيا والعملية عبر الحدود؛ و ٦٠٠ ٦٠٠ دولار لبرنامج الأغذية العالمي كي يضطلع ببرامج داخل الصومال بالإضافة إلى برامج لصالح اللاجئين من الصومال (قدمت أجزاء من هذه الأغذية للاجئين من السودان وأثيوبياً عن طريق برنامج الأغذية العالمي)؛ و ٢٩٤ ٠٠٠ دولار لبرنامج الأغذية العالمي من أجل المعونة الغذائية في حالات الطوارئ لضحايا الحرب في الصومال.

#### ليختنشتاين

٦٨ - في تموز/يوليه ١٩٩٦ قدمت ليختنشتاين ١٠ ٠٠٠ فرنك سويسري لإدارة الشؤون الإنسانية لبرامجها في الصومال.

### النرويج

٦٩ - في عام ١٩٩٦ قدمت حكومة النرويج ما مجموعه ٨٩٠ ٩١٢ كرونا نرويجيا للصومال. ومن هذا المبلغ ذهب ٥٥٠ ٢٥٠ كرونا إلى المعونة النرويجية الكنسية لبرامج إنعاش العائدين في منطقة غيدو. وذهب مبلغ ٣٤٠ ٦٦٢ كرونا إلى برنامج التغذية التكميلية التابع لليونيسف.

### المملكة العربية السعودية

٧٠ - قدمت حكومة المملكة العربية السعودية أثناء الحرب الأهلية في الصومال أغذية ومساعدات غوثية قيمتها ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الشعب الصومالي. وقدم خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز مساعدة خاصة قدرها ٥ ملايين دولار لتخفيض أزمات الجوع في الصومال. وقدم مبلغ آخر مجموعه ٠٠٠ ٧٣٨ ٢ دولار كمساعدة إنسانية. وتواصل جمعية الهلال السعودية عملية جمع المساهمات على الصعيد الشعبي للشعب الصومالي. وترسل هذه المساهمات، وهي عينية، بصورة منتظمة إلى الصومال.

### سويسرا

٧١ - قدمت حكومة سويسرا ما مجموعه ٠٠٠ ٣٤٣ ٢ فرنك سويسري من المساعدة الإنسانية للصومال في عام ١٩٩٦.

### سابعا - ملاحظات ختامية

٧٢ - على الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية منذ تقرير الأمين العام الأخير للجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة للإغاثة الإنسانية والإعاش الاقتصادي والاجتماعي للصومال (A/50/447)، فإن الحالة في الصومال ما زالت تتسبب في ضيق ذرع المجتمع الدولي، وتفرض ثمنا باهظا على سكان البلد. فتدمير الممتلكات المتواصل، والعنف العشوائي، وما يترتب على ذلك من تشريد للمدنيين، وخاصة في المناطق الجنوبية من البلد، تبقى الصومال في حالة إنسانية بالغة الخطورة. ومما يزيد تعقيد الأمور استمرار إغلاق ميناء مقديشو، الذي يؤثر تأثيرا خطيرا على واردات الأغذية عموما بالإضافة إلى تقديم المساعدة الغذائية الغوثية. لذا فإن الأمر يقتضي أن تبقى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في مقدمة القائمين بتدخلات الإغاثة في تلك المناطق، باذلة الكثير من جهودها لضمان صد أمواج الكارثة.

٧٣ - وفي مناطق الجنوب حيث تم إحراز مكاسب هامة في السنوات الأخيرة عن طريق الجهود المشتركة للمجتمعات الصومالية الملزمة والشركاء الإنسانيين الوطنيين والدوليين، كان للأعمال الأنانية لقلة من الناس أثر على الكثيرين. ومثال ذلك الأحداث التي وقعت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عندما اجتاحت ميليشيات اللواء عيديد بلده بيدوا في منطقة باي الزراعية الغنية. وكانت هذه المنطقة قد تمنتت بسلم واستقرار نسبيين، وكانت نتيجة لذلك، المركز الرئيسي لجهود الإنعاش في جنوب الصومال. فغدت واجهة عرض لأنشطة المانحين والوكالات، بسبب نجاح البرامج في المنطقة، ومثلا هاما لما يمكن إحرازه في صومال يشعر فيه ..../..

الموطنون بتحررهم من الخطر ويمكنهم تحويل اهتمامهم نحو الإنتاج دون ما خوف أو يأس. وقد ترتب على غزو اللواء الراحل عيديد وما نتج عنه من تعطيل في الإنتاج الزراعي في منطقة هي منطقة الإنتاج الرئيسي للحبوب في البلد، عواقب بالنسبة للصومال ككل، أسفرت عن نكسات رئيسية لأنشطة الإنسانية والإنسانية لا تزال المنطقة تعاني منها. ولا يزال انعدام الأمن والهجمات على المدنيين والبرامج الإنسانية والشركاء يميز الحالة في الجنوب. وقد تكون للتعيين الأخير للسيد حسين فرج عيديد خلفاً لوالده، اللواء عيديد، له آثار بالنسبة للحالة في جنوب الصومال. ومن الواضح أنه إذا لم يكن هناك التزام من جانب قادة الفصائل بأن يكفوا عن اتخاذ الصومال رهينة لطموحاتهم السياسية، فإن البلد سيبقى في حالة ضعف حادة، وأن الذين سيستمرون في المعاناة هم أضعف الناس وأشدهم فقرا.

٧٤ - ولقد ألقى عبء كبير، في شتى أرجاء الصومال، على وكالات الأمم المتحدة وشركائها لزيادة الأنشطة القطاعية، وذلك يعود، إلى حد بعيد، إلى أنه يتحتم على الوكالات الدولية، في غياب المؤسسات والسلطات الوطنية، أداء دور الميسر والمقاوض في بيئات غير آمنة خربتها الحروب. ولكن هناك مناطق، وخاصة في شمال البلد، تظهر اهتماماً ملحوظاً بقيم السلام والاستقرار، والأحوال في هذه المناطق أقل خطورة بكثير بالنسبة لعامة السكان حتى في الأماكن التي يستمر فيها وجود جيوب ينعدم فيها الأمن. وهناك نرى عودة ظهور المؤسسات والسلطات، ومبادرات لبناء القدرة المجتمعية المنشأة وإعادة تعمير الاقتصادات والهيأكل المحلية للخدمات الاجتماعية، وإحياء الأنشطة التجارية والإنتاج الحيواني. وقد عممت الوكالات الدولية، من جانبيها، إلى زيادة التركيز على مجموعة من أنشطة الإغاثة والإعاش في تلك المناطق، وتخلت عن البرامج الموجهة بصفة رئيسية لشؤون الطوارئ. وتركزت الجهود إلى حد كبير على الأنشطة المستدامة القائمة في المجتمعات والتي تدعم الاقتصادات المحلية وتشجع وتعزز الدعم الذاتي والاعتماد على النفس.

٧٥ - وتشترك وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها في دعم وإعادة إنشاش الاقتصادات المحلية، وإيجاد العمالة، وتوفير التدريب، وتعزيز القدرات المحلية، وإصلاح الهياكل الأساسية. ويجري تطعيم الأطفال، وبناء المدارس، وحرق الآباء وتزويد ها بالكلور، وتنظيم مرافق الطيران والموانئ، وبناء المرافق الصحية، ومساعدة إنتاج الماشية، بالإضافة إلى أنشطة أخرى كثيرة. وكل هذه الأنشطة المتعددة القطاعات هي جزء من جهد متضاد تضطلع به وكالات الأمم المتحدة للإسهام في إقامة حكم صالح في الصومال. وهكذا يمكن القول إن جهود الإنعاش تجري في تلك المناطق من الصومال التي أظهر فيها القادة والمجتمعات أنهم مستعدون للابتعاد عن الحرب والعنف الطويلين وراغبون في ذلك.

٧٦ - ومن الواضح أن ثمة اختلافاً بينا في احتياجات تقديم المساعدة في الصومال، من منطقة جغرافية لأخرى، وترتبط تلك الاختلافات ارتباطاً لا ينفصّم بالبيئات الأمنية الموجودة. ووكالات الأمم المتحدة، إذ تأخذ في حسابها أن الصومال هو تركيبة من هذه البيئات المختلفة، هي في صدد استحداث استراتيجية لتعبئة الموارد ووثيقة مناشدة تعكسان الإطار الإشكالي الذي تنفذ فيه العمليات. وبينما أدى تناقص موارد المانحين للصومال إلى الحد من عمليات الشركاء الإنسانيين، يجري تشجيع المانحين على ..../..

اتخاذ نهج فكري وتعلوي ينطوي على التهيئة لاتخاذ المبادرة فيما يتعلق بالصومال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود وكالات الأمم المتحدة وشركائها بغية تشجيع استمرار التقدم في تلك المناطق من الصومال التي تبذل جهوداً عالية للتحرك قدماً والمكافأة على ذلك، ولكي تبدأ المناطق الأخرى من البلد رؤية المزايا والتطورات الملحوظة التي يمكن لمواطني الصومال التمتع بها عندما يرغب قادتهم في كسر دوامة اليأس.

— — — — —